واصبع بكسر الهمزة وفتح الموحدة واحدة الاصابع وفيها عشر لغات
حاصلة من ضرب ثلاثة احوال الهمزة في ثلاثة احوال الباء والعاشرة
اصبوع اه تصريح زيد الخاطبي والالحاق انما يعمل
الثلاث على رتبة الرباعي فيزاد فيه حرف اه وبعلم ان الف الالحاق المقصورة
لا تحتمها التاء كقارورة بخلاف الف التانيث في احكام ثلاثة
الزيادة والزنة وعدم لحاق تاء التحتية وتفترق الف الالحاق من الف
التانيث بانه ورد بها يقبل التنوين فيصرف وقد قرئ قوله تعالى
تجري بالمنع والصرف ذكره الشنواني على الاجرومية وباب الالحاق
سماعي اه شيخنا السيد كملقى بوزن سكري بنت بكون
بكون واحدا وجمعا فضبانه دقاق عسر وضها يحذ منه الكاس
ويشرب طبيخه للاستسقاء قاله في القاموس وقوله رضها اي
تكسيرها وارطي هو على وزن سكري ايضا اسم شجر وشل
بمثالين لان الاول متفق عليه وفي الثاني خلاف الاصح ان
الفه للالحاق لحاق وقيل انه على وزن افعل مما فيه من العلمية ووزن
الفعل قال الفارضي ولا يجوز ان تكون الف ارطى وعلى للتانيث
لانهم قالوا ارطاة وعلفاة فلو كانت للتانيث لاجتمع تانيثان
في الكلمة اعني حال كونه علما الخ فالمنع من تاء التانيث
خاص بحالة العلمية بخلاف ما فيه الهمزة لف التانيث فيمنع
من التاء مطلقا وكذا الف الالحاق ممدودة نحو علباء هو ملى
بقصر طاسي وانما اثرت الف الالحاق المقصورة دون الممدودة لان
المقصورة يوجد فيها ما لا يوجد في الممدودة وذلك ان الف الالحاق
المقصورة لم تبدل من شيء غيرها والف التانيث التي هي نظيرتها
في القصر كذلك وايضا الف التانيث تقع في مثال تحالح لنظيرتها
من نظير علقى وعزهى مما فيه الف التانيث المقصورة سكرى وذكرى
واما الف الالحاق الممدودة فانها مبدلة من ياء اذا اصلها علباي
والمثال الذي تقع هي فيه لا يصلح لنظيرتها اعني الف التانيث
الممدودة لان علباء لا يوازنه شيء من اوزان الف التانيث الممدودة اه

فارضي

فارضي عليها رضي عصبة المنف وفيما ذكره الشارح كغيره من التقييد
بالالف المقصورة اشارة الى انه كان ينبغي للمصنف التقييد بذلك
صريحا وبالمثال تم اعلم ان بعضهم جمع احكام الالف التكثير لحاكم الف
التكثير حرفا الالحاق في انها تمنع مع العلمية نحو قبعثري والعلم معمول بفعل
محذوف يعسر امنع كفعل بضم الفاء وفتح العين او كشلل
بضم المثلثة وفتح العين المهملة معطوف على قوله كفعل اذ انه
التعيين اذ الظرف لا يستقبل من الزمان خالص شرطه منصوب
بجوابه والتعيين نائب فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور وجواب
اذا محذوف دل عليه ما قبله والتقدير اذا قصد بعثرى التعيين يمنع
حال كون التعيين مقصودا فان العدل والتعريف بمعنان صرف سحر
اي لانهما معارف بنية الاضافة الى الضمير المؤكد فشابهت بذلك العلم لكونه
معرفة من غير قرينة لفظية هذا ما مشى عليه في شرح الكافية وهو
ظاهر مذهب سيبويه وقيل ان منع ما ذكر بالعلمية وهو ظاهر كلامه هنا
وده في شرح الكافية وابطله اه اشموني لان معدوده جمعا اي بالمد
كمعزاء ومعزاوات بالاضافة المقدرة اي جمعهن فحذف الضمير المعلم
به فهو معرف تقديرا فان قلت لا يؤثر في منع الصرف من المعارف الا العلم
وهذا انما منع للعدل والتعريف بالاضافة فالاضافة لجواب انه ما حذف لضمير
من نحو جمع العلم واستغني فيه بنية الاضافة مار كانه علم لكونه معرفة
بغير علامة ملفوظ بها اه فارضي وهذا هو ما استدل به الشارح بقوله
فاشبه تعريفه تعريف الخ العلم المعدول الى فعل الخ وطريق العلم بعدل
هذا النوع سماعه غير مصروف عاريا من سائر الموانع وانما جعل هذا النوع
معدولا لامرين احدهما انه لو لم يقدر عدله لكان ترتيب المنع على
علة واحدة اذ ليس فيه من الموانع غير العلمية والاخران الاعلام
يغلب عليها النقل فجعل عمر معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة
ولم يجعل مر علما وكذا بها اه اشموني وزفر يوزن عمر اسم لعالم
مشهور وقيل هو ابو حي من طي وهو قتل ابن عمرو قاتله
الشاطبي الثالث سحر بحث الرضي في سحر بان امره مشكل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)